NDI
NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

التدخلات لإنهاء العنف عبر الإنترنت ضد المرأة في السياسة

التدخلات لإنهاء العنف عبر الإنترنت ضد المرأة في السياسة

أكتوبر 2022

تمت ترجمة هذا المستند من المستند الأصلي باللغة الإنجليزية.

© National Democratic Institute (NDI)
الموقع الإلكتروني: www.ndi.org
تصميم من قِبل Arra Design Consultants

شكر وتقدير

هذه القائمة من التدخلات هي نتيجة للتعليقات والمدخلات من العديد من الأشخاص الذين كرسوا حياتهم لتعزيز المشاركة السياسية للسيدات وحماية المساحات الديمقراطية عبر الإنترنت. قاد البرنامج المعهد الديمقراطي الوطني (NDI). وقد تم وضع التدخلات وتنقيحها بالشراكة مع كات لو من شركة ميدان "Meedan"، وبمدخلات من خبراء بارزين آخرين في هذه المسألة، بما في ذلك أونا كاريتوس، وتريسي تشو، ونيغات داد، ونينا يانكوفيتش، وفرناندا ك. مارتينز، وكيكي موردي، وسارة أوه، وأولواسيون أيوديجي أوسووبي، وأماليا توليدو. ويتوجه المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر للسيدات في مجالات السياسة والصحافة والنشاط الاجتماعي والأوساط الأكاديمية اللواتي شاركن في اجتماعات المائدة المستديرة العالمية على مشاركة خبراتهن وملاحظاتهن وأفكارهن حول قائمة التدخلات. قدمت ميدان "Meedan" مساهمات مهمة في تطوير وتأطير التدخل ضمن فضاء التكنولوجيا. كما قدمت مديرة المعهد الديمقراطي الوطني للديمقراطية والتكنولوجيا، مويرا ويلان، ومديرة النوع الاجتماعي والمرأة والديمقراطية، ساندرا بييرا القيادة والتوجيه. كان من بين موظفي المعهد الديمقراطي الوطني الذين ساهموا في البرنامج كايتلين رامزي وكالي شوالبي وأمارا شاكر براون. يُعزى التقدير أيضًا إلى الزملاء في فرق المعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن العاصمة، وأولئك الذين دعموا الموائد المستديرة في البرازيل، وكولومبيا، وجورجيا، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين، وأوكرانيا داخل تلك الدول. يقر المعهد الديمقراطي الوطني بامتنان دعم الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) لتوفير التمويل لهذا البرنامج.

حول المعهد الديمقراطي الوطني:

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) هو منظمة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية تستجيب لتطلعات الناس في جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعززها. منذ تأسيسه في عام 1983 كأحد المعاهد الأساسية الأربعة للصندوق الوطني للديمقراطية، عمل المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه المحليون على دعم وتقوية المؤسسات والممارسات الديمقراطية من خلال تقوية الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وحماية الانتخابات، وتعزيز المواطن على المشاركة والانفتاح والمساءلة في الحكومة. أطلق المعهد الديمقراطي الوطني حملة #NotTheCost كنداء عالمي للعمل لوقف العنف ضد المرأة في السياسة في عام 2016 ونداء متجدد في عام 2021. منذ إطلاق الحملة، واصل المعهد الديمقراطي الوطني قيادة البرامج لمعالجة العنف الذي تواجهه النساء في السياسة (على الإنترنت وفي الأنشطة غير المتصلة بالإنترنت) من خلال زيادة الوعي وجمع البيانات وبناء القدرات بين الشركاء للتخفيف من تأثير الانتهاكات ومحاسبة الجناة.

حول ميدان: (متعاون)

ميدان هي شركة تقنية عالمية غير هادفة للربح تبني برامج ومبادرات برمجية لتعزيز الصحافة ومحو الأمية الرقمية وإمكانية الوصول إلى المعلومات على الإنترنت وخارجها. تطور ميدان أدوات مفتوحة المصدر لإنشاء ومشاركة السياق على الوسائط الرقمية من خلال التعليقات التوضيحية والتحقق والأرشفة والترجمة. تعمل ميدان مع التقنيين وغرف الأخبار ومدققي الحقائق ومختصي الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في مشاريع حائزة على جوائز من مراقبة الانتخابات إلى الاستجابة للجائحات وإلى توثيق حقوق الإنسان. يدعم هذا العمل رؤيتهم لإيجاد شبكة إنترنت أكثر إنصافًا.

المحتويات

1 تمهيد

2 مقدمة

4 I. تدخلات منصات التكنولوجيا

9 II. تدخلات الحكومة والسياسات

12 III. تدخلات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

تمهيد

في عام 2021، وفي الذكرى الخامسة للحملة العالمية لإنهاء العنف الموجه ضد المرأة الناشطة سياسيًا، بقيادة المعهد الوطني الديمقراطي (المعهد)، ألزمت رئيسة مجلس إدارة، الوزيرة الراحلة مادلين أولبرايت، المعهد بالعمل مع الآخرين لمعالجة ما وصفته بـ "مشكلة التكنولوجيا القابلة للحل": معاداة النساء على الإنترنت. أدركت الوزيرة أولبرايت أن الإنترنت يوفر فرصًا غير مسبوقة لدعم المشاركة السياسية الآمنة والمضخمة للنساء والفتيات والفئات السكانية المهمشة الأخرى. ومع ذلك، ومع انتقال الخطاب السياسي والتعبئة والنشاط إلى شبكة الإنترنت بصورة متزايدة، أصبح الفضاء الرقمي بيئة سامة، ولم يرتق إلى مستوى التوقعات بأن "الإنترنت للجميع".

وقد ركز المعهد لعدد من السنوات على دعم الإنترنت المفتوح والشامل للجميع باعتباره لأناء ضرورية للنزاهة الديمقراطية والتجديد، الأمر الذي يتطلب المشاركة المتساوية والفعّالة للنساء والفتيات في جميع تنوعاتهن في الحياة السياسية والحياة العامة. وفي حين أن العنف الموجه عبر الإنترنت ضد النساء في السياسة ينتهك الحقوق الفردية ويلحق أضرارًا شخصية، فهو أيضًا قضية ديمقراطية حاسمة لسببين: أولاً يكمن تأثيره في عزل النساء من الخطاب السياسي والنشاط الموجود على الإنترنت، وثانيًا يستخدم المستبدون والجهات الفاعلة ذات التفكير الرجعي العنف عبر الإنترنت استخدامًا متزايدًا (بما في ذلك المعلومات المضللة بناءً على نوع الجنس) بشكل متعمد كتكتيك سياسي لإسكات الأصوات وتقويض قوة هؤلاء النساء والفتيات اللواتي يجتهدن على أن يكونوا ناشطات في الحياة السياسية.

ويكمن هدف هذا الإصدار في مشاركة قائمة من الحلول للعنف على الإنترنت والمعلومات المضلّلة المبنية على نوع الجنس، مع الحكومات، وشركات التكنولوجيا، والمجتمع المدني والتي يمكن تخصيصها لتناسب السياق السياسي والقانوني لكل بلد. وقد وُضعت هذه الحلول من خلال المحادثات مع الناجيات في سلسلة من الموائد المستديرة الإقليمية في باكستان، والبرازيل، وكولومبيا، وأوكرانيا، وجورجيا، ونيجيريا، والفلبين، والمشاورات مع شركات التكنولوجيا والخبراء في وادي السيليكون والعاصمة واشنطن وبروكسل. وهي تتمحور حول الناجيات، وتسعى إلى تحويل عبء إنهاء العنف عبر الإنترنت بعيدًا عن فرادى النساء ليصبح استجابة أكثر منهجية. ويأمل المعهد الديمقراطي الوطني في أن تشكل النساء وصانعي السياسات ومنصات التكنولوجيا والناشطين والباحثين تحالفات وطنية لتقييم الحلول المعنية، والدفاع عنها، وتنفيذها لخلق الزخم اللازم للعمل ومواجهة هذا التحدي الذي يواجه الديمقراطية.

ساندرا بابيرا
مديرة برنامج شؤون الجندر والمرأة والديمقراطية
المعهد الديمقراطي الوطني

مقدمة

يشكل العنف على الإنترنت ضد المرأة في السياسة (OVAW-P) تحديا عميقا للديمقراطية، حيث أنه بمثابة أداة رئيسية التفكير الرجعي والتراجع الديمقراطي في جميع أنحاء العالم. يشمل العنف عبر الإنترنت ضد المرأة في السياسة جميع أشكال العدوان والإكراه والترهيب التي تسعى إلى استبعاد المرأة من السياسة لمجرد نوع جنسهم. يسعى هذا السلوك على الإنترنت لتحقيق نتائج سياسية: استهداف شخصيات منفردة من المرأة لإلحاق الأذى أو طردهن من الحياة العامة، مع إرسال رسالة مفادها أن السيدات لا ينبغي لهن أن يشاركن في السياسة. هذا العنف عبر الإنترنت له تأثير مخيف على طموحات ومشاركة المرأة والفتيات في السياسة، مما يقلل من وجودهن وقوتهن في السياسة والحياة العامة. إن وقف الهجمات القائمة على نوع الجنس على الإنترنت مشكلة قابلة للحل، وهو الاستثمار الأسرع والأوضح نحو بناء إنترنت يُمّكن الجميع من المشاركة في السياسة.

فيما يلي قائمة بالتدخلات التي يمكن أن تتخذها منصات التكنولوجيا والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لإحراز تقدم فعّال نحو إنهاء العنف على الإنترنت ضد المرأة في السياسة. اختار المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) استهداف تلك المجموعات من أصحاب المصالح، على الرغم من وجود أطراف أخرى لها دور أيضًا في إنهاء العنف ضد المرأة على الإنترنت. ولأغراض هذه التدخلات، فإن المرأة في السياسة والحياة العامة هن جميعا أشخاص يمثلون جميع السيدات اللاتي يسعين إلى المشاركة في صنع القرار العام على أي مستوى من المستويات في الحكومة، ويشمل بينهن ناشطات، ومرشحات، وعضوات في الأحزاب السياسية والحكومات، ومسؤولات منتخبات، وموظفات إدارة الانتخابية وصحفية.

المنهجية

استشار المعهد الديمقراطي الوطني خبراء عالميين حول هذا الموضوع واستفاد من سنوات البحث والخبرة التي اكتسبها[1] المعهد في هذه القضية لتطوير مسودة أولية للتدخلات المقترحة. تتوافق التدخلات مع المبادئ الديمقراطية لفضاء المعلومات التي وضعها المعهد[2] ونهج المعهد الشامل للسماح للديمقراطية بالازدهار على الإنترنت، ثم عقد المعهد سلسلة من الموائد المستديرة مع 90 امرأة تعمل في مجال السياسة من سبع دول عبر مناطق مختلفة لجمع ملاحظاتهم. ترأس الموائد المستديرة خبراء ومنظمات محلية ركزت على هذه القضية، وشارك فيها سياسيون ومرشحون وصحفيون وباحثون أكاديميون ونشطاء وممثلون عن المجتمع المدني. بناءً على ملاحظاتهم، حُذفت بعض التدخلات الأولية وإضافة تدخلات جديدة أو توسيعها.

التطبيق

إن قائمة الأفكار هذه حول طرق إحراز تقدم في هذه القضية هي نقطة البداية. ويمكن النظر إليها على أنها قائمة من الخيارات التي يمكن من خلالها اختيار سلسلة من التدخلات من كل مجموعة من أصحاب الشأن والتي هي الأنسب لبلد أو سياق معين لإحداث تغيير منهجي.

على الرغم من أن القائمة مفصلة، أنها ليست شاملة. تركز القائمة في المقام الأول على أهمية مصالح المرأة في السياسة للانخراط فيها بأمان على الإنترنت. تتضمن بعض الفروق الدقيقة حول كيفية تنفيذ هذه التدخلات بطريقة لا تسبب عواقب غير مقصودة أو ضرر لا داعي له. بصرف النظر عن هذه الاعتبارات، فإننا نتراجع عن تفصيل كيفية تنفيذ كل تدخل. وهذا يترك مجالًا لشركات التكنولوجيا والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحديد كيفية تنفيذ التدخلات بطريقة تتناسب مع هياكلها الداخلية ووفقًا لسياقها المحلي.

يرجى ملاحظة التالي:

- لا تنطبق جميع التدخلات على كل بلد أو سياق، وينبغي أن يختلف التنفيذ بناءً على السياق.
- تُنفذ بالفعل بعض هذه التدخلات من قبل بعض شركات التكنولوجيا أو الحكومات أو مجموعات المجتمع المدني، وينبغي أن يتعلم البعض الآخر من هذه الأمثلة.
- يمكن أن تكون قائمة التدخلات هذه مفيدة أيضًا للمانحين للرجوع إليها لتحديد التدخلات المؤثرة التي يجب تمويلها
- يمكن تنفيذ العديد من التدخلات بالتنسيق مع دعم مجموعات أصحاب المصالح المتعددين.

الإدماج

تهدف بعض التدخلات إلى حماية المرأة في السياسة على نطاق واسع، في حين أن البعض الآخر خاص بمجموعات فرعية معينة (مثل المرشحات السياسيات أو الصحفيات). تواجه السيدات ذوات الهويات المهمشة المتقاطعة في السياسة تحديات أكبر وموارد أقل في كثير من الأحيان، لذلك ينبغي تنفيذ التدخلات لضمان تصديها لهذه التحديات وتقييم تأثيرها على هذه المجموعات الفرعية. تهدف قائمة التدخلات هذه أيضا إلى تقديم نقطة انطلاق لتطوير التدخلات الموجهة نحو الحماية على الإنترنت للمجموعات المهمشة الأخرى غير المدرجة تحت مظلة "السيدات في السياسة".

[1] "إنهاء العنف ضد المرأة في السياسة"، المعهد الديمقراطي الوطني، بدون تاريخ، https://www.ndi.org/ending-online-violence-against-women-politics.

[2] "المبادئ الديمقراطية لفضاء المعلومات،" المعهد الديمقراطي الوطني: ديمتيك، بدون تاريخ، https://dem.tools/democracy-principles-information-space.

ا. تدخلات منصات التكنولوجيا

كانت التعليقات الراجعة الكاسحة التي تلقاها المعهد من الموائد المستديرة العالمية هي أن منصات التكنولوجيا لديها "أكثر مما يمكن فعله" فيما يتعلق بتنفيذ التدخلات لحماية المرأة في السياسة عند الانخراط فيها على منصاتهم، وهو ما يتضح من عدد التدخلات المدرجة لهذه المجموعة من أصحاب المصالح. كانت التعليقات الواردة من اجتماعات المائدة المستديرة موجهة بشكل أساسي إلى منصات التكنولوجيا ذات الانتشار العالمي الأوسع، بما في ذلك Meta وTwitter. ومع ذلك، تنطبق هذه التدخلات أيضًا على المنصات الأصغر أو الناشئة، فضلاً عن منصات الوسائط غير الاجتماعية.

1 قياس مدى انتشار سوء المعاملة على أساس نوع الجنس وتبادل البيانات من خلال تقارير الشفافية للشركات.

يتطلب فهم نطاق المشكلة عندما يتعلق الأمر بالإساءة على أساس الجنس تطوير طريقة لمعرفة ماهية المشكلة وتتبع أي تغييرات في الاتجاهات أو الأنماط بمرور الوقت. تعد عمليات إزالة محتوى الكلام الذي يحض على الكراهية في تقارير الشفافية أحد الأمثلة على كيفية قيام قياس انتشار خطاب الكراهية وإزالته بمساعدة الباحثين والمدافعين عن المجتمع المدني على فهم نطاق المشكلة بشكل أفضل، ولكن لا يوجد اتساق داخل المنصات أو فيما بينها حول كيفية تحديد المشكلة وتتبعها بانتظام، وتدقيق جمع البيانات، والإبلاغ عنها بشفافية، على الرغم من انتشارها المعروف.

لمعالجة هذه المشكلة، يجب على منصات التكنولوجيا استشارة منظمات المجتمع المدني المحلية) لتطوير تعريف مشترك على العنف الإلكتروني الموجه ضد المرأة والذي يتم نشره علناً. بناءً على هذا التعريف المشترك، يجب تطوير المقاييس التي تقيس الإساءة والمضايقات المبنية على نوع الجنس بشكل تعاوني وتوزيعها على الشركات بدعم من التحالفات الموجود في مجال الصناعة (على سبيل المثال، جمعية خبراء الثقة والأمان[3]) ونشرها في تقارير الشفافية العامة للشركات. يجب أن تتضمن المنصات بيانات عن مدى انتشار ومشاركة المستخدم مع المحتوى المحدد على أن الخطاب الكراهية قائم على نوع الجنس، وبيانات حول كيفية معالجة تقارير المستخدم ورفع البلاغات عن الإساءة، وبيانات من عمليات تدقيق تقارير مستخدمي خطاب الكراهية القائمة على نوع الجنس التي لم يتم التصرف بناءً عليها في البداية. يجب أن تتضمن هذه البيانات المنشورات والرسائل المباشرة والتعليقات التي تم الإبلاغ عنها وإزالتها. من الممكن للمنصات بعمل مع منظمات المجتمع المدني والباحثين للمساعدة في تشكيل مقاييس مهمة لإعداد التقارير والتوجهات لتحديدها. من الممكن للمنصات أيضًا أن تستخدام هذه البيانات لقياس تأثير السياسات والمنتجات التي تنفذها لمعالجة هذه المشكلة.

2 المساهمة في إنشاء واستخدام مستودع قاموس مفردات عالمي مشترك في هذا المجال حول القضايا المبنية على نوع الجنس.

من أجل اكتشاف خطاب الكراهية المبني على الجنس وإساءة المعاملة والتحرش وتحديدها بشكل أفضل، يلزم بذل جهد كبير لبناء أنظمة كشف تأخذ في الاعتبار جميع اللغات والسياقات المحلية. في حين تم إنجاز الكثير من العمل في اللغة الإنجليزية، توجد ثغرة رئيسية تتمثل في مجموعات البيانات من الكلمات والعبارات التي يمكن استخدامها لبناء هذه الأنظمة بلغات أخرى. غالبًا ما تتلقى مصطلحات الكلام الذي يحض على الكراهية التي يقوم المستخدمون بالإبلاغ عنها ردًا من المنصات بأن اللغة لا تنتهك شروط الخدمة أو معايير المجتمع؛ ومع ذلك، فإن هذا يرجع في كثير من الأحيان إلى عدم فهم مشرفي المحتوى للغة المحلية والسياق والفجوات الموجودة في كتيبات مراقبي المحتوى وإرشادات وسياسات المنصة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يوفر هذا القاموس سياقًا لخطاب الكراهية والاستراتيجيات التي ينشرها المستخدمون لجعلها أكثر ضررًا في سياقات محلية معينة.

يجب أن يلبي إنشاء مورد أو مستودع مشترك لمجال الصناعة هذا يجمع الكلمات والعبارات ويحدّثها باستمرار لاستخدامها من قبل الشركات لتحسين الإشراف على المحتوى بشأن الكلام المبني على نوع الجنس. يجب تطوير هذه القواميس وتحديثها بشكل متكرر بالتشاور مع المنظمات المحلية التي لديها دراية بالقضايا الموجودة في منطقتهم. يجب على شركات التكنولوجيا تقديم الدعم المالي للمنظمات المحلية في عملها لتطوير القواميس المحلية ودعم الحالات التي تعرضت للأذى للمنظمات المكلفة بمراجعة محتوى خطاب الكراهية لتطوير القواميس. يجب أيضًا تقديم أو دعم استشارات للحالات التي تعرضت للأذى لموظفي هذه المنظمات الشريكة الذين يراجعون محتوى خطاب الكراهية، لا سيما الموظفين الذين يُعرّفون على انهم من السيدات. يجب أيضًا إنشاء نظام لتحديث القواميس بانتظام بالإضافة إلى الاستجابة لتحديثات القاموس أثناء الأحداث السياسية، حيث تتغير المصطلحات باستمرار. يجب أن يسهل هذا النظام التحديثات في الوقت المناسب لأنظمة خوارزميات مراقبة المحتوى.

[3] "النهوض بمهنة الثقة والأمان من خلال مجتمع مشترك للممارسات"، جمعية خبراء الثقة والأمان، بدون تاريخ، https://www.tspa.org.

سيعالج هذا جزئيًا فقط مسألة الإشراف على المحتوى المُعرّب، حيث توجد مشكلات أوسع تتعلق بالطريقة التي يتم بها هيكلة أنظمة الإشراف على المحتوى حاليًا.

3 تطوير الشراكات لمعالجة تضخيم الوسائط المرئية الخاطئة أو غير التوافقية أو التي تم التلاعب بها للقادة اللواتي يمثلون السيدات من خلال شبكات التحقق من الحقائق وخدمات تجزئة الصور.

غالبًا ما يتم استهداف السيدات في السياسة والحياة العامة من خلال حملات التضليل التي تستخدم صورًا أو مقاطع فيديو كاذبة أو فاضحة أو تم التلاعب بها والتي لا تكتشفها المنصات ولا تخضع لإشرافها.

من خلال إنشاء برامج التحقق من الحقائق الحالية والاستفادة منها، يجب أن تعمل المنصات مع منظمات التحقق من الحقائق التابعة لجهات خارجية للتحقق من الوسائط المرئية المزيفة أو التي يتم التلاعب بها (على سبيل المثال، الصور ومقاطع الفيديو ومعاينات المقالات). بالإضافة إلى ذلك، من خلال تطوير شراكات مع جماعات الحقوق المدنية، يمكن للمنصات معالجة وسائط المرئيات التي يتم التلاعب بها والتي قد لا تحتوي على ادعاءات واضحة يمكن التحقق من صحتها، ولكنها مع ذلك تضخم المعايير المبنية على نوع الجنس من التي تزيد من التميز والكراهية تجاه النساء. وتسمح هذه الشراكات للمنصات بالعمل بشكل استباقي على هذه الوسائط (مثل عمليات إزالة المحتوى، والشاشات، والتسميات، وتخفيضات التوزيع) وأتمتة الكشف بدقة للسيدات المتضررات. يجب على المنصات (1) إعطاء الأولوية لتطوير برامج الشراكة هذه إذا كانت غير موجودة في جهودها؛ (2) دعم هذه المنظمات لتوفير قدرة متزايدة مطلوبة لحجم أكبر ووقت استجابة أسرع؛ (3) زيادة الاستثمار في المنتجات ومسارات التصعيد لتحديد هذه الوسائط لمعالجة انتشار وتضخيم هذه الوسائط المخالفة للوائح أو الضارة؛ (4) منح المرأة العاملات في السياسة وموظفيهن المعتمدين وصولاً تصاعدياً سريعًا إلى الدعم من البرامج الموجودة للتحقق من الحقائق وبرامج الحقوق المدنية الشريكة؛ و(5) العمل مع منظمات المجتمع المدني للتأكد من أن هذه الأدوات لا تميز ضد الفئات المهمشة أو تعرضها للخطر، على سبيل المثال عن طريق إزالة عدد غير متناسب من الصور التوافقية المنشورة من قبل مجموعات مثل المشتغلين بالجنس أو عارضات الأزياء ذوات الوزن المرتفع أو الفئات المهمشة الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنصات التكنولوجية الانضمام إلى StopNCII.org[4] وخدمات تجزئة الصور[5] الأخرى لتحديد وإزالة الصور ومقاطع الفيديو الحميمة غير الموافقة على نشرها من منصاتها. تمت ترجمة هذه الأداة بالفعل إلى اللغة البرتغالية، ومن الضروري ترجمتها إلى جميع اللغات المستخدمة في المساحات على شبكة الإنترنت.

4 إنشاء مكاتب مساعدة سريعة الإستجابة على المستوى الوطني للمرأة العاملات في السياسة.

غالبًا ما تقوم المرأة الناشطة بالسياسة بإبلاغ المنصات عن خطاب الكراهية والتهديدات بالقتل والأشكال الأخرى من المضايقات ولا يتم الرد عليها. في الواقع، وفقًا للروايات المتناقلة، عانى كل من شارك تقريبًا في الموائد المستديرة لتطوير هذه التدخلات من هذا الأمر. يرجع هذا جزئيًا إلى الافتقار إلى اللغة والسياق المحليين، وهو ما تم تناوله في التدخل 2 بخصوص القواميس. ومع ذلك، فإن وقت الاستجابة المتأخر من المنصات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الضرر وبالتالي يجب معالجة هذا الأمر. خاصةً خلال فترات الانتخابات، يجب أن تكون الردود على الإبلاغات المتعلقة بالإساءة المبنية على نوع الجنس عبر الإنترنت حساسة للوقت ويجب أن يتم التعامل معها في غضون ساعات وليس شهور.

يجب أن تنشئ المنصات مكتب مساعدة على المستوى الوطني من طاقم يتشكل من كل من هم متخصصون في المنصة (الذين يفهمون قنوات تصعيد المنصة) ومتخصصين في الترجمة (الذين يفهمون سياق اللغة المحلية) لرفع المشكلات إلى الدوائر المناسبة لحلها. يجب أن تكون العملية التي تقوم المنصات من خلالها بالتحقيق في هذه القضايا المرفوعة ومعالجتها شفافة، ويجب أن يكون لدى أولئك الذين يقدمون الشكاوى وسيلة وصول سهلة لتحديد مكان رفع شكاواهم في أي وقت من الأوقات. يجب أن تكون مكاتب المساعدة هذه متاحة للمرشحين والسياسيين وموظفيهم الذين يحددون على أنهم امرأة، وكذلك الصحفيين والناشطين، للمساعدة في رفع ومعالجة تقارير الإساءة عبر الإنترنت في غضون ساعات. يجب أن يشمل ذلك أيضًا المساعدة في التحقق (على سبيل المثال، علامة زرقاء تدل على التحقق من شخصية حاملها) من السيدات السياسيات، والتدخل عند وجود حملة أو هجوم منسق، وتقديم المساعدة في الدفاع عن السمعة ردًا على المعلومات الخاطئة، ومعالجة القضايا أو المخاوف الأخرى ذات الصلة. في حين أن مكاتب المساعدة هذه ستكون مهمة بشكل خاص في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية، ينبغي أيضًا دعم الانتخابات على المستويات دون الوطنية والمحلية. من الناحية المثالية، فإن مكاتب المساعدة هذه ستكون متاحة على مدار العام لمساعدة النساء السياسيات حتى يتسنى لهن ممارسة عملهن بحرية دون مضايقة أو إساءة.

[4] "StopNCII.org"، أوقفوا إساءة استخدام الصور الحميمة غير الموافق على نشرها، بدون تاريخ، https://stopncii.org.

[5] تجزئة الصورة هي عملية استخدام خوارزمية بصمات الأصابع لإنشاء مفتاح فريد للصورة للعثور على الصورة وتحديدها بسهولة عبر المنصات المختلفة، دون الحاجة إلى تخزين الصورة نفسها.

5 تزويد شركاء البحث بإمكانية الوصول المستدام إلى البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة على الإنترنت.

بالإضافة إلى التدخل 1 (مشاركة تقارير شفافية الشركات حول الإبلاغ عن خطاب الكراهية المبني على نوع الجنس وبيانات الاستجابة له)، يجب أن يتمتع شركاء البحث بإمكانية الوصول المستمر إلى بيانات المنصة للتحقيق في المضايقات وسوء المعاملة المبنية على نوع الجنس. يمكن لشركاء البحث استخدام هذه البيانات لمراقبة التوجهات، والتحقيق في المعلومات المضللة المبنية على نوع الجنس التي ترعاها الدول، ومراقبة حملات خطاب الكراهية عند نشأتها. يجب أن توفر المنصات توثيقًا لمقاييسها وطرق جمع البيانات لشركاء البحث.

في عدد من المناطق الجغرافية، يتم النظر في قوانين جديدة وتنفيذها والتي تتناول أيضًا الحاجة إلى الشفافية والوصول إلى البيانات، بما في ذلك قانون الخدمات الرقمية[6] للاتحاد الأوروبي. تحتاج المنصات لتحديد كيفية امتثالها لهذه المتطلبات الجديدة بينما توفر حماية خصوصية المستخدمين. بدلاً من تطوير منصات التكنولوجيا سياسات شفافية منفصلة لكل بلد أو منطقة للامتثال للقوانين المحلية، يجب أن تضمن المنصات أن سياساتها العالمية توفر الشفافية وإمكانية الوصول التي تلبي معايير التنظيم الأكثر شمولاً من الهيئات التنظيمية متعددة الجنسيات.

6 دعم إنشاء نظام لضحايا الإساءة على الإنترنت لتلقي المساعدة في جمع الأدلة.

بعض الدول لديها قوانين وسياسات معمول بها بخصوص العنف على الإنترنت ضد المرأة في السياسة. ومع ذلك، عند حدوث هجوم، يتحمل الناجون عبء جمع الأدلة على الهجمات، مثل التقاط لقطات الشاشة وفهرسة الأحداث. في بعض الأحيان، يكون هذا صعبًا جدًا بحيث لا يمكن التعامل معه بدون دعم، لذلك يقوم الناجون بإزالة أو حذف المشاركات المسيئة.

يجب أن تنشئ المنصات نظامًا شبه آلي، باستخدام محققين و/ أو محامين متخصصين، للمساعدة في جمع أدلة مفصلة عن الهجمات وإزالة هذا العبء عن الضحايا. بناءً على طلب الضحايا، يجب على هؤلاء المحققين التحقيق في الدعاوى وجمع الأدلة اللازمة لمساعدة الناجيات على تقديم قضيتهن إلى الهيئة المناسبة (على سبيل المثال، المحاكم أو سلطات تطبيق القانون) في البلدان التي يوجد فيها إطار قانوني قائم. يجب أن تنشئ المنصات أو تدمج أدوات مساعدة تقنية موجودة، مثل الإبلاغ الآلي والتدابير الوقائية التي تقلل من الأثر الصحي لعرض محتوى الإساءة والكراهية كجزء من التحقيق.

في البلدان التي يوجد بها تشريعات قائمة، يجب على المنصات إنشاء برنامج محامين بحيث يرعون ممثلي المجتمع لتقديم الدعم للناجيات أثناء تنقلهن في العملية القانونية، بالإضافة إلى العمل كحلقة وصل بين شركات التكنولوجيا والمحققين والناجيات والنظام القانوني. سيحتاج هذا النظام إلى إشراك منظمات المجتمع المدني أو المحامين على مستوى المجتمع لزيادة الثقة، وضمان سلامة الضحايا، وتقديم دعم الصحة العقلية.

لضمان سلامة الناجيات، يجب على شركات التكنولوجيا تضمين آلية لإخفاء هوية التقارير.

7 إنشاء أنظمة استباقية لمنع وإدارة وإزالة خطاب الكراهية والإساءة الموجه ضد النساء على الإنترنت والتي يتم تحديثها بانتظام للرد على التهديدات المتطورة، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي وإشراك شبكات منظمات التحقق من الحقائق.

غالبًا ما يواجه المسؤولون المنتخبون والمرشحون الذين تحدد هوياتهم على أنهن سيدات تحديات فريدة تتعلق بالإساءة وسوء المعاملة المبنية على نوع الجنس أثناء الترشح للخدمة في المناصب، مما قد يكون له تأثير سلبي على فعاليتهن فيما يتعلق بدائرتهن الانتخابية، والقضايا، والناخبين. السيدات، وخاصة السيدات من جنوب الكرة الأرضية، لديهن القليل من الموارد أو سبل العون للتعامل مع السيل الجارف من الإساءة عبر الإنترنت. ليس من المعقول أن نتوقع منهم الإبلاغ عن المئات من المشاركات أو التعليقات أو الرسائل التي تحمل الكراهية أو الضرر التي يتلقونها يوميًا والقيام برفعها للمعنيين.

تتطور هذه التهديدات باستمرار، لذا يجب أن تتطور الحلول باستمرار لنظل مستبقين للأحداث. تتمثل إحدى الطرق المحتملة لمواجهة هذا التحدي في أن تقوم المنصات بمزيد من التحقيق في استخدام المنتجات وتنفيذها باستخدام علم التعلم الآلي لتخفيف والتقليل من التعرض لخطاب الكراهية البمني على نوع الجنس والمضايقات والإساءة في الرسائل المباشرة والمشاركات التي يتم نشرها وأقسام التعليقات في منصاتهم. يجب أن تكون هذه المنتجات استباقية وتزيل عبء التعامل مع الإساءة عن الفئات المستهدفة بالإساءة على شبكة الإنترنت. قامت منظمات أخرى، مثل Block Party[7]، بتطوير أنظمة لفلترة المحتوى المسيء. يجب دمج هذه الأنظمة في المنصات، ويجب أن تتيح المنصات أيضًا إنشاء المزيد من منتجات الجهات الخارجية مثل Block Party، بما في ذلك الاستثمار في واجهات برمجة تطبيقات أكثر شمولاً ويمكن الوصول إليها. ومن الأمثلة على هذه المنتجات

[6] "حزمة قانون الخدمات الرقمية"، المفوضية الأوروبية، 2022، https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/digital-services-act-package.

[7] "Bye-bye, Twitter Trolls," Block Party، بدون تاريخ، https://www.blockpartyapp.com.

"مجلد البريد العشوائي (السبام)" مع إعدادات قابلة للتخصيص لفلترة الكلام الذي يحمل الكراهية والإساءة بحيث يمكن للجهات المستهدفة تجنب عبء مشاهدة والتعامل مع الرسائل الضارة، وأداة للإبلاغ الفوري عن التهديدات بالقتل، لأنها مصدر مثير قلق يمس بشكل مباشر السلامة. يجب أن يكون للمنصات عملية موحدة للعمل مع منظمات المجتمع المدني لضمان تطوير هذه المنتجات بطريقة لا تميز ضد أي من المجموعات المهمشة. مثال آخر هو أداة يمكنها الإبلاغ عن كلام يحض على الكراهية قبل أن ينشره المستخدم بمطالبة تسأل، على سبيل المثال، "تحتوي هذه المشاركة على خطاب كراهية أو إساءة أو مضايقة محتملة. هل أنت متأكد أنك تريد النشر؟" تشمل الأمثلة الأخرى التقارير المجمعة وخيار الإبلاغ الخاص عن الإساءة القائمة على نوع الجنس بحيث يمكن الإبلاغ عن المحتوى بشكل أكثر ملاءمة.

8 إنشاء آلية تنسيق لرفع البلاغة على المستوى القطري.

بالإضافة إلى التدخل 4، والذي يعالج أوقات الاستجابة المتأخرة على طلبات رفع البلاغات الخاصة بالسيدات في السياسة، يحدد هذا التدخل نهجًا استباقيًا آخر لمعالجة هذه المشكلة المثيرة للقلق.

يجب أن تنشئ المنصات نظامًا للتنسيق على المستوى القطري مع منظمات المجتمع المدني، وبالإعتماد على السياق السياسي، مع الحكومات. يجب أن تستند آلية التنسيق إلى العلاقات الوثيقة بين منظمات المجتمع المدني المحلية والحكومات، مما يمنحها القدرة على تلقي ورفع البلاغات بحوادث العنف المبني على نوع الجنس على الإنترنت - بما في ذلك المعلومات المضللة - التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على الخطاب السياسي أو على النتائج. يجب أن يسعى النظام إلى تحقيق الشفافية ومعدل إتخاذ القرار سريع ومرونة. يجب إعطاء الأولوية بشكل عاجل لتهديدات العنف السياسي، وخاصة ضد السيدات اللواتي يعملن في السياسة.

يجب أن تزيد هذه الآليات من القدرة المحلية على رفع البلاغات أثناء الأحداث السياسية الكبرى، بما في ذلك الانتخابات والقرارات التشريعية المثيرة للجدل. يمكن أن تكون هذه الآلية أيضًا استباقية. يمكن للمنصات، جنبًا إلى جنب مع المجتمع المدني والشركاء الحكوميين، مراقبة الوضع السياسي وتقديم تقرير إلى الفرق المناسبة على المنصات. الهدف من النهج الاستباقي هو إيجاد فرص للتدخل ومنع العنف السياسي على الإنترنت قبل حدوثه. على سبيل المثال، يمكن للآلية مراقبة توجهات الموضوعات الضارة أو الهاشتاغات أو الميمات ومعالجتها عند ظهورها وقبل أن تصبح منتشرة على نطاق واسع.

يعمل هذا على توفير سياق محلي أكبر لقضايا رفع البلاغات، وإنشاء برنامج شراكة رسمي، وتمكين شركات وسائل التواصل الاجتماعي من أن تكون أكثر دراية واستجابة للمناطق التي تعمل فيها. بشكل عام، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في المسؤولين عن التعامل مع البلاغات المرفوعة وبناء العلاقات مع المنظمات المحلية والحكومات وفرق المنصات المستهدفة.

لدعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، يجب على المنصات أن تطور برنامج منح يتم إنشاؤه لتعويضهم عن عملهم وخبراتهم ومشاركتهم، وتقديم المشورة بشأن معالجة ضحايا الصدمات.

9 إجراء تقييمات لتأثير حقوق الإنسان التي تركز على نوع الجنس على المنصات.

غالبًا ما تتخذ منصات وسائل التواصل الاجتماعي قرارات تستند إلى مقاييس حول زيادة مشاركة المستخدم، ولا يمتلك الكثير منها عملية شاملة لتقييم الآثار السلبية لمنتجاتها على الأشخاص المستضعفين، بما في ذلك الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان.

تقييمات الأثر على حقوق الإنسان (HRIAs) هي أدوات تستخدمها الشركات لتقييم المخاطر المتعلقة بتأثير منتجاتها على أصحاب الحقوق. يجب أن تلعب الشركات دورًا مركزيًا في تطوير وتوحيد تقييمات تأثير حقوق الإنسان التي تراعي نوع الجنس لمنصات التكنولوجيا مع مدخلات من الفئات المهمشة وجنوب الكرة الأرضية، والتي ينبغي أن تكون متاحة للجمهور وأن يتم توزيعها على منصات التكنولوجيا من خلال تحالفات تركز على الصناعة. لقد وفر مؤشر ومنهجية تصنيف الشركات في تصنيف الحقوق الرقمية[8] إطارًا ملائمًا لتطوير هذه التقييمات. يجب دمج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في عملية التطوير لجميع المنتجات والسياسات الجديدة. يجب أن تجري المنصات أيضًا تقييمات تقييمات الأثر على حقوق الإنسان متعمدة مبينة على نوع الجنس للبيئات في البلدان أو المناطق الجديدة التي تخطط الشركة لدخولها أو تقديم منتج جديد إلى السوق فيها.

يجب أن تتضمن تقييمات الأثر على حقوق الإنسان هذه النتائج التي يمكن أن تنعكس في تقارير الشفافية التي تواجه الجمهور. ومن شأن ذلك أيضًا أن يكون له تأثير دعم لأفضل الممارسات على مستوى مجال الصناعة هذا لعمليات تطوير المنتجات والسياسات التي تركز على حقوق الإنسان. يجب أن تقوم المنصات بتطوير تدريب الموظفين وإنشاء أفضل الممارسات لترجمة نتائج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان إلى قرارات تتعلق بالسياسة والمنتج. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تلتزم فرق تقييم حقوق الإنسان بتدريب الموظفين على كيفية إجراء التحليل المبني على نوع الجنس كجزء من عملهم من أجل جعل تقييمات الأثر على حقوق الإنسان أكثر شمولاً.

[8] "بطاقة أداء شركات التكنولوجيا الكبرى لعام 2022"، تصنيف الحقوق الرقمية، 2022، https://rankingdigitalrights.org/index2022/.

10 تزويد السياسيات وموظفيهن بالموارد لمواجهة المضايقة.

تعاني السياسيات وطواقم عملهن، لا سيما في بلدان جنوب الكرة الأرضية، من نقص الموارد عندما يتعلق الأمر بالتحضير لسوء المعاملة والرد عليها على وسائل التواصل الاجتماعي، من حيث كل من المعرفة والموارد. وينبغي تعزيز الجهود المخصصة للتحضير لحملات التشهير على الإنترنت والهجمات من قبل المعارضين بموارد عملية لكيفية الاستجابة للتهديدات الرئيسية، والخطوات التي يمكن للموظفين اتخاذها ليكونوا استباقيين ولأن يستمروا في إيصال رسالتهم، ومع من يجب عليهم العمل عند الحاجة عندما يكون بحث إضافي أو جمع المعلومات مطلوبين. يجب أن تشارك شركات التكنولوجيا مع المنظمات غير الحكومية لتقديم هذه الخدمات للسياسيات وموظفيهن ودعم تكاليف هذا العمل.

يجب أن تقوم المنصات أيضًا بتطوير أدوات على المنصة نفسها لدعم استراتيجيات مكافحة الإساءة والتي يتم ترجمتها للغة المحلية والتي يمكن الوصول إليها من قبل شرائح المجتمعات الأوسع، بما في ذلك آليات الإبلاغ الشفافة والقابلة للتتبع، والمساعدة في توثيق الإساءة الرقمية، والإرشادات الموجودة داخل المنتج للإبلاغ عن الإساءة وإدارة التعامل معها لجميع مستويات درجات المعرفة التقنية.

11 القيام بإجراء التحليل الذي يسبق الانتخابات، لا سيما في البلدان ذات البيئات الاستبدادية حيث يتميز السياق بسياسة "الفائز يأخذ كل شيء"، ووجود معرفة رقمية منخفضة، وانتشار معروف لحملات المعلومات المضللة.

غالبًا ما لا يتمتع مرشحو المعارضة بمجال عمل متكافئ غير متصل بالإنترنت، ويمكن تكرار أوجه عدم المساواة هذه أو تفاقمها على الإنترنت، لا سيما في النظم البيئية للمعلومات حيث يوجد مستوى منخفض من المعرفة الرقمية، وخطر حملات التضليل، والقادة الاستبداديين الذين يستخدمون الحسابات الرسمية لأغراض سياسية. وهذا صحيح بشكل خاص على المستوى دون الوطني.

إن العمل في سياقات سلطوية هو أمر صعب. وبالطبع هذا أمر مقصود، لكن هذا لا يعني أنه يجب تجاهل هذه الدول. في الواقع، يجب أن تتلقى هذه البلدان مزيدًا من الاهتمام والموارد والتحليل لأن العنف المبني على نوع الجنس عبر الإنترنت يزدهر في هذه الأماكن. في السياقات الاستبدادية حيث لا يكون التعاون مع الحكومة بشأن التدخلات، مثل التدخل 4 (تطوير آلية تنسيق لرفع البلاغات على مستوى الدولة) ممكنًا، يجب أن تعمل المنصات مع شركاء البحث المحليين ومنظمات المجتمع المدني لإجراء تقييم للبيئة التي تسبق الانتخابات.

يمكن إجراء التقييم بالشراكة مع باحثين محليين، ومنظمات مستقلة للتحقق من الحقائق، ومجموعات نسائية، ومنظمات المجتمع المدني في إطار زمني يسمح للنتائج بالتأثير على التغييرات المحتملة في المنصة. يجب أن يحلل التقييم مستوى المعرفة الرقمية وبيئة المعلومات الشاملة، وأن يتماشى مع مخرجات تقييمات حقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية في هذه المناطق، ويتضمن بيانات تاريخية عن تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية، مع إيلاء اهتمام خاص لكيفية ترجمة ذلك إلى إساءة وتعليمات مضللة مبنية على نوع الجنس على الإنترنت. يجب أن ينتج عن التقييم توصيات هادفة ومحددة السياق لمنصات التكنولوجيا لتوفير مساحة معلومات آمنة، لا سيما في سياق الانتخابات.

12 دمج أدوات المعرفة الرقمية والمواطنة في المنصات لتثقيف المستخدمين حول هذه الموضوعات أثناء تفاعلهم مع المنصة.

نادرًا ما يتم تدريب مستلمي المعلومات الخاطئة والمضللة على المنصات لتقييم مدى صحتها أو سياقها وقد يساهمون لاحقًا في انتشار المحتوى الضار من خلال آليات مشاركة عالية التأثير.

يجب على المنصات تضمين أدوات التحقق والمعرفة الرقمية والمواطنة الرقمية في التطبيق. على سبيل المثال، قدمت فيسبوك وتويتر ميزات تخلق حاجزًا أمام قراءة ومشاركة المعلومات المضللة بينما تقوم بتقديم محتوى يوفر عمليات التحقق من الحقائق أو السياق حول تلك المعلومات، بالإضافة إلى مطالبة المستخدمين بقراءة مقال إذا حاولوا مشاركة منشور دون النقر فوق الارتباط الخاص به. هناك فرصة إضافية لتثقيف المستخدمين حول أفضل الممارسات لتحديد الوسائط الخاطئة في نقاط التدخل هذه.

II. تدخلات الحكومة والسياسات

كما ذكر أعلاه، لن يتم تطبيق كل تدخل في كل بلد أو سياق. ومن المهم بشكل خاص النظر في السياق السياسي الحالي، حيث قد لا تكون بعض التدخلات لمجموعة أصحاب الشأن هذه قابلة للتطبيق أو قد تكون ضارة إذا تم تطبيقها في السياقات الاستبدادية. على سبيل المثال، يمكن التلاعب بالسياسات التي تهدف إلى حماية المرأة في السياسة واستخدامها ضدهن أو يمكن التلاعب بها لفرض الرقابة على حرية التعبير. يمكن تطبيق هذه التدخلات على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، بحسب السياق المناسب.

13 تضمين متطلبات إعداد تقارير محددة حول العنف عبر الإنترنت ضد المرأة في السياسة والمعلومات المضللة المبنية على نوع الجنس في التشريعات التي تتناول شفافية منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

يعتمد رفع مستوى الوعي حول العنف على الإنترنت ضد المرأة في السياسة والمعلومات المضللة المبنية على نوع الجنس على بيانات دقيقة وشاملة حول انتشار الظاهرة، بالإضافة إلى الإنفاذ الواضح والشفاف لسياسات المنصة والقوانين المحلية التي تحظر مثل هذه المضايقات والإساءة. علاوة على ذلك، يفتقر صانعو السياسات المسؤولون عن الاستجابة للظاهرة والتشريع ضدها إلى بيانات مفصلة حول المشكلة والتدخلات التي قد تعالجها على أفضل وجه. على هذا النحو، يجب أن تجبر التشريعات التي تتناول شفافية منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تم تطويرها بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني والباحثين، المنصات على الإبلاغ عن بيانات دقيقة وشاملة حول الأنشطة الخبيثة على الإنترنت وردودها عليها، مع التركيز بشكل خاص على الجهود المبذولة لحماية الفئات المهمشة، بما في ذلك السيدات.

يجب أن تكون مقاييس إعداد التقارير متسقة عبر المنصات قدر الإمكان، مع مراعاة البنية التحتية الفريدة لكل منصة.[9] يجب على صانعي السياسات مطالبة منصات التكنولوجيا بالالتزام بمبادئ سانتا كلارا بشأن الشفافية والمساءلة في الإشراف على المحتوى[10] والتوسع بشكل أكبر في مقاييس محددة للإبلاغ عن المضايقات والتضليل المبنية على النوع الاجتماعي والجنسي، بما في ذلك مقدار المحتوى الذي تمت إزالته بشكل استباقي بواسطة المنصة (بما في ذلك الرسائل المباشرة، المشاركات والتعليقات)؛ عدد ونوع التقارير المستلمة التي ينشئها المستخدمون؛ عدد التقارير التي أدت إلى اتخاذ إجراء؛ معلومات حول أنواع ومستويات الردود؛ مقاييس الأداء حول تقنيات التخفيف على المنصة؛ وصف للدعم والتدريب الذي يتلقاه الموظفون ومسؤولو المحتوى للتعامل مع الشكاوى؛ وأوصاف الموظفين والخبرة للتعامل مع شكاوي التعرض للمضايقات.

14 اعتماد مدونات قواعد السلوك التي تراقب الإشاءة القائمة على نوع الجنس من قبل أي موظف عام منتخب أو معين، أو من قبل أي مرشح انتخابي، أو من قبل أحد الموظفين المذكورين أعلاه.

يجب تطبيق معايير مماثلة على جميع المسؤولين الحكوميين المنتخبين أو المعينين، والمرشحين، والأحزاب السياسية (على جميع مستويات الحكومة) في سلوكهم الرسمي، سواء على الإنترنت أو في الواقع. يجب على المسؤولين الحكوميين أن يكونوا قدوة يحتذى بها، وأن يقوموا بالرد على الإساءة والمضايقات القائمة على نوع الجنس عندما يرون ذلك، فضلاً عن عدم الانخراط في مثل تلك الإساءات بأنفسهم. يجب عليهم عدم مشاركة أو استخدام معلومات مضللة مبنية على نوع الجنس أو افتراءات قائمة على نوع الجنس، أو أي أشكال أخرى من العنف على الإنترنت ضد السيدات. ولا ينبغي عليهم تشجيع أو تسهيل الهجمات من قبل الآخرين. وإذا فعلوا ذلك، يجب أن يكونوا عرضة لخطر التوبيخ أو العقوبات الأخرى المبنية على قواعد الهيئة ذات الصلة. يجب أن تكون الهيئة ذات الصلة شكلاً من أشكال لجان الأخلاقيات أو آلية داخلية للتحقيق في الادعاءات التي تكون بين الأحزاب والتي تقودها السيدات.

يجب أن تسعى الحكومات للحصول على إرشادات من منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل بالتركيز على نوع الجنس لتطوير معايير مناسبة لسياقها وتدريب المسؤولين والموظفين على تطبيق هذه المعايير. يجب تطوير الإجراءات المناسبة للإبلاغ والتحقيق والرقابة على أولئك الذين ينتهكون المعايير.

[9] نينا يانكوفيتش وشانون بيرسون، "الحرية والمزيفات: استكشاف مقارن لمكافحة المعلومات المضللة وحماية حرية التعبير"، مركز ويلسون، ديسمبر 2020، https://www.wilsoncenter.org/publication/freedom-and-fakes-comparative-exploration-countering-disinformation-and-protecting-free.

[10] Access Now وآخرون، "مبادئ سانتا كلارا بشأن الشفافية والمساءلة في الإشراف على المحتوى"، 2021، https://santaclaraprinciples.org/.

15 يجب على المتحدثين وهيئات إدارة الانتخابات والقادة البرلمانيين تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقًا مع النوع الاجتماعي والجنس والعنصرية والأشكال الأخرى لخطاب الكراهية والإساءة على الصفحات التشريعية والملفات التعريفية والمنصات، بالإضافة إلى تلك الخاصة بالمرشحين.

يتردد المسؤولون المنتخبون والمرشحون وموظفوهم أحيانًا في الإبلاغ عن محتوى على صفحاتهم الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي أو حذفه، بما في ذلك المنشورات والتعليقات والرسائل التي تحتوي على إساءة ومضايقات وتضليل ضد النساء اللواتي يعملن في السياسة. ومع ذلك، فإن السماح لمثل هذا المحتوى - الذي غالبًا ما ينتهك شروط الإستخدام في المنصات - بالوقوف دون منازع إلى الأبد على الصفحات الرسمية يضفي شرعية ضمنية على هذا المحتوى ويسمح له باكتساب جمهور أكبر. يجب أن يُنظر إلى المضايقات القائمة على نوع الجنس أو على الخصائص الخاصة بالمجتمعات المهمشة الأخرى على أنها مختلفة عن النقد السياسي المشروع.

لمعالجة هذه القضية المثيرة للقلق، يجب على الأفراد أو الجماعات في المناصب السياسية، بما في ذلك المسؤولون المنتخبون والمرشحون والأحزاب والقادة البرلمانيون وهيئات إدارة الانتخابات، تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقًا ضد خطاب الكراهية المبني على النوع الاجتماعي والجنسي والعنصري وغير ذلك من أشكال خطاب الكراهية على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية الخاصة بهم أو مواقعهم على الويب. يجب على الأشخاص أو الموظفين الذين يديرون هذه الحسابات اتخاذ خطوات استباقية لإزالة المحتوى الضار. وللمساعدة في هذا المجهود، يجب تحديد السياسة بوضوح وأن تشمل مصدر إرشادي حول هذه المشكلة لتوفير الوضوح بشأن المحتوى الضار المراد إزالته.

من أجل الحفاظ على الشفافية والتأكد من أن المسؤولين لا يستخدمون هذه السياسة لإزالة الكلام المشروع (مثل التعليق الناقد الذي لا يحتوي على خطاب كراهية)، يجب أن يُطلب الاحتفاظ بسجلات الشفافية والإفراج عنها على أساس ربع سنوي، مع تفصيل ملخصات منهجية للتعليقات والرسائل مجهولة المصدر التي تمت إزالتها. بالإضافة إلى ذلك، تجب مراجعة هذه البيانات بانتظام من قبل لجنة الأخلاقيات التي تشمل السيدات في المناصب القيادية.

16 القيام من خلال مشاريع القوانين ذات الصلة التي تتناول العنف ضد المرأة، أو الأمان على الإنترنت على نطاق أوسع، بتجريم العنف على الإنترنت الموجه ضد السيدات والمعلومات المضللة المبنية على نوع الجنس التي تؤدي إلى ضرر نفسي أو جسدي أو مادي خطير.

توجد لدى بعض البلدان أطر قانونية وتنظيمية للتعامل مع العنف على الإنترنت ضد السيدات اللواتي يعملن في السياسة، لكن العديد منها لا تملك مثل تلك الأطر. يمكن استخدام هذه القوانين والسياسات لتوفير الحماية القانونية للأفراد الذين يُعرفون على أنهن من السيدات اللواتي يشاركن في المساحات على شبكة الإنترنت.

يجب أن تستند مشاريع القوانين التي تتناول هذه المشكلة إلى تعريفات واضحة المعالم والتي يجب أن تفرق بين العنف على الإنترنت ضد السيدات، والعنف على الإنترنت، والعنف ضد المرأة، مع الاعتراف بالصلات بين هذه الظواهر الثلاث ومعالجتها بشكل شامل. على سبيل المثال، يجب أن تحتوي القوانين الانتخابية على تعريف للتمييز على أساس الجنس، والذي يجب حظره أثناء الحملات الانتخابية. يجب تطوير مشاريع القوانين بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، ويجب أن تستند إلى المبادئ المعترف بها دوليًا لحرية التعبير وتعريف الإساءة على أساس نوع الجنس. إنشاء مثل هذه التعريفات السابقة لديه ثلاثة تأثيرات تتبعه: فهو يجبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي على تحديد الأولويات واتخاذ إجراءات إنفاذ أكثر جدية ضد هذا السلوك؛ يحدد عواقب بالنسبة لأولئك الذين ينخرطون في هذا السلوك، سواء على الإنترنت أو خارجها؛ كما يرعى توفير الموارد اللازمة لسلطات إنفاذ القانون لدعم أهداف مثل هذا السلوك.

يجب على صانعي السياسات تطوير بروتوكول ودورات تدريبية لموظفي سلطات إنفاذ القانون لفهم مخاطر وأضرار العنف على الإنترنت ضد السيدات، وتفسير توثيق العنف، والحفاظ على الحساسية الواعية بالصدمات تجاه الضحايا. يجب عليهم أيضًا ضمان التنفيذ المناسب لهذه القوانين من خلال التقاضي الاستراتيجي ومراجعة الامتثال للبروتوكولات الداخلية.

بالتوازي مع ذلك، يجب على الحكومات تمويل الخدمات والمنظمات لتسهيل رفع البلاغات (مثل المنظمات غير الحكومية المعنية بالعنف الأسري) من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي والعمل كآلية وسيطة عندما يكون للأفراد أو المجتمعات علاقة ضعيفة مع سلطات إنفاذ القانون (العاملون في مجال الجنس والمهاجرون، إلخ.)

17 تشكيل كتلة عبر الأحزاب لتحسين إنفاذ التشريعات الجديدة أو القائمة للعنف على الإنترنت ضد المرأة في السياسة. الانخراط بشكل نشط ومنتظم مع المنصات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام حول العنف على الإنترنت الموجه ضد السيدات في السياسة لزيادة الوعي داخل المجتمع.

تفتقر العديد من القوانين والسياسات الجديدة لتنظيم التعامل مع العنف على الانترنت ضد السيدات اللواتي يعملن في السياسة (التدخل 16) إلى الإنفاذ الواضح أو يتم تطبيقها بشكل مختلف في سياقات مختلفة. هناك مخاوف من احتمال تطبيق هذه القوانين بشكل غير متسق من إدارة إلى إدارة، وفرضها من زاوية حزبية، واستخدامها للحد من الكلام المشروع. يجب أن تكون هناك طريقة لتحسين إنفاذ القانون وفصل إنفاذ القانون عن السياسة.

لمعالجة هذه المشكلة، يجب على الحكومات إنشاء مجموعة أو تجمع غير حزبي داخل أي هيئة عامة (هيئة تشريعية، ومجلس، ووزارة، وما إلى ذلك) ملتزمة بمعالجة العنف ضد السيدات اللواتي يعملن في السياسة والمعلومات المضللة على الإنترنت. يمكن لهذا التجمع مراجعة إنفاذ التشريعات الخاصة بالعنف ضد السيدات اللواتي يعملن في السياسة على الإنترنت؛ تتبع الإساءات التي يتعرض لها الأعضاء المعرفون على أنهم سيدات؛ التفاعل مع المنصات؛ والتواصل مع منظمات المجتمع المدني والخبراء الأكاديميين ووسائل الإعلام وعامة الناس لرفع مستوى الوعي العام حول هذه القضية والموارد المتاحة وتعزيز تنفيذ التشريعات القائمة. يجب أن تساعد هذه المجموعة أيضًا صانعي السياسات في تحديد الاتجاهات العامة في إساءة معاملة السيدات على الإنترنت في السياسة والحياة العامة من خلال تبسيط عملية الإبلاغ، بدلاً من إرسال تقارير متقطعة للمنصات من مختلف المكاتب وأعضاء البرلمان. يجب إشراك المسؤولين الرجال المنتخبين الذين هم حلفاء، وكذلك ممثلون عن منظمات المجتمع المدني في التجمع. وبالمثل، فإن التكرارات الإقليمية أو الدولية لمثل هذا التجمع أو منتدى الاتصال بين المجموعات الوطنية يجب أن تبني التضامن العابر للحدود لما يعتبر في جوهره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية.

18 بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، العمل على إنشاء مبادرات وهيئات عالمية للتصدي لخطر العنف القائم على نوع الجنس على الإنترنت.

تعمل المشاركة العالمية لإنهاء العنف على الإنترنت ضد السيدات اللواتي يعملن في السياسة على تعزيز الحوار لمعالجة المشكلة وبناء علاقات لتطوير حلول متعددة الأطراف. يجب أن يأخذ هذا التدخل العديد من الطرق. على سبيل المثال، من المهم إعطاء الأولوية للتحليل المبني على نوع الجنس والمشاركة في خطط العمل متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصالح مثل خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن وشراكة الحكومة المفتوحة؛ وفي التقارير الروتينية، على سبيل المثال، إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وينبغي أن تكون هناك طريقة لتجميع مختلف مصادر البيانات والرجوع إليها من أجل دعم الحملات والمبادرات العالمية.

III. تدخلات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

يلعب المجتمع المدني دورًا فريدًا باعتباره الناطق باسم المجتمعات التي يخدمونها. لذلك، لديهم دور يلعبونه في دعم العديد من التدخلات المحددة لمنصات الحكومة والتكنولوجيا. في حين أنه لا ينبغي أن يتحملوا المسؤوليات الرئيسية لهذه التدخلات، يجب نقل تجربتهم وخبراتهم إلى دور داعم بينما تقوم شركات التكنولوجيا والحكومات بقيادة وتمويل التنفيذ. يجب على منظمات المجتمع المدني مشاركة أفضل الممارسات، والإبلاغ عن تصميم وتنفيذ التدخلات، ورفع القضايا، وتقديم المشورة بشأن السياسات على جميع المستويات، بما في ذلك سياسات الحكومة والمنصة. يجب على منظمات المجتمع المدني أيضًا دعم ورفع مستوى وجهات النظر المحلية، والأصوات من جنوب الكرة الأرضية، والمجموعات المهمشة لضمان أن احتياجاتهم وظروفهم تساعد في إنشاء بيئة وسائط اجتماعية تدعم الديمقراطية.

19 دعم الشبكات غير الرسمية للقادة الذين يسعون إلى معالجة المضايقات والعنف على الإنترنت.

تجد السيدات التضامن في مجموعات الأقران حيث يمكنهن تبادل خبراتهن ودعم بعضهن البعض. يجب تعزيز الشبكات القائمة وإنشاء شبكات جديدة للأشخاص المعرفون على أنهم سيدات للحصول على الدعم والمساعدة. يجب إنشاء الوصول المجاني إلى خدمات الصحة النفسية المهنية الواعية بالصدمات وتوفيرها لأعضاء هذه الشبكات، فضلاً عن التدريب على تقديم دعم الأقران المستدام. يجب زيادة الوعي بهذه الشبكات، لا سيما في المناطق الريفية، بغرض كل من مساعدة الناجيات على فهم خياراتهن ومواردهن وبغرض زيادة الوعي وفهم التهديد. يمكن للأحداث والمساحات المخصصة لإضفاء الشرعية ومناقشة الصحة العقلية وصدمات الإساءة على الإنترنت، والتي غالبًا ما تكون غائبة في هذه المجموعات، أن تكسر الصمت المستمر حول التأثير الكبير والدائم لتلك التجارب التي تعرضن لها على صحتهن.

20 إنشاء حملات مناصرة حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالعنف على الإنترنت ضد السيدات في السياسة.

يجب على منظمات المجتمع المدني بناء حملات مناصرة حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالعنف على الإنترنت ضد السيدات في السياسة، بما في ذلك حملات التضليل المبنية على نوع الجنس، والسلامة الشخصية على الإنترنت، والتأثير المروع للعنف على الإنترنت ضد السيدات في السياسة على المشاركة السياسية للمرأة - بالإضافة إلى الآثار المترتبة على ذلك في الديمقراطية. يجب أن تكون هذه الحملات مصممة وفقًا للاحتياجات المحلية ويجب أن تشمل كل شيء بدءًا من زيادة الوعي بوجود المشكلة إلى زيادة الوعي بالحقوق الرقمية إلى الدعوة إلى قوانين أو سياسات محددة. في العديد من السياقات، لا يزال العنف على الانترنت ضد السيدات في السياسة يعتبر "تكلفة ممارسة العمل"، ويجب أن تتحدى هذه الحملات هذا السرد وأن توفر التعليم أو الموارد للأفراد أو المنظمات لاتخاذ الإجراءات اللازمة. يجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني مع المنصات للقيام بذلك، ويجب أن تضمن وصول التعليم إلى المناطق الريفية ذات المعرفة الرقمية المنخفضة.

21 ضمان أن الشركاء المحليين - وخاصة أولئك المعرضين بشكل خاص للعنف على الإنترنت الموجه ضد السيدات في السياسة - لديهم نقاط اتصال مخصصة على منصات التواصل الاجتماعي ذات الصلة والتي يمكنهم الوصول إليها في لحظات الأزمات.

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني المحلية لا ينبغي أن تكون مسؤولة عن تطوير أو الحفاظ على معرفة المنصات والوعي بالسياق المحلي، فإن الشراكات الوثيقة بين عدد صغير من منظمات المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا يمكن أن تكون فعالة في الأزمات عندما تكون هناك حاجة لاتخاذ إجراءات فورية وعندما تكون قنوات الاتصال العادية مغمورة ومزدحمة. يجب أيضًا استخدام هذه الشراكات الوثيقة في الحالات المعقدة حيث تكون الأنظمة المقننة غير فعالة. نظرًا لأن منظمات المجتمع المدني الموثوقة تُظهر تحديد أولويات المشكلات التي يتم رفعها عبر هذه القناة، فيجب عليها ضمان الاستجابات الفعالة في الوقت المناسب.

22 يجب أن تقدم المؤسسات الإخبارية ومنظمات المجتمع المدني الدعم لموظفيها والعاملين المستقلين الذين يعرفون على أنهم من السيدات اللواتي يصبحن أهدافًا للإساءة والمضايقات عبر الإنترنت.

عندما تكون المرأة العاملات في المؤسسات الإخبارية أو منظمات المجتمع المدني مستهدفات من قبل الهجمات على الإنترنت، فإنهن بحاجة إلى الدعم من منظماتهن. غالبًا ما لا يقوم الصحفيون الذين يُعرّفون على أنهم نساء بالإبلاغ عن الهجمات، محاولين تجنب انتشار الخبر وتعريض أنفسهن لمزيد من الهجمات. يتعرض الصحفيون الذين يُعرفون بأنهم سيدات أيضًا لهجمات منتظمة من قبل الحكومات والمنافسين والنقاد بطرق مبنية على نوع الجنس على وجه التحديد.

يجب على منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإخبارية العمل مع المنصات لرفع البلاغات عن الهجمات على الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص المعرفون على أنهم سيدات وتوفير الموارد لضمان سلامتهن الجسدية والعقلية. يجب تقنين الهياكل الواضحة وسهلة الاستخدام للإبلاغ والوصول إلى الموارد والإبلاغ عن الأزمات في المنظمات وشرحها أثناء عمليات التوظيف. يجب تدريب القيادة التنظيمية والإدارة على أفضل الممارسات الواعية بالصدمات لدعم الموظفين المستهدفين والعاملين المستقلين. يجب على المنظمات أيضًا تقنين هذه العمليات من خلال السياسات الداخلية.

23 تطوير تحالفات عبر القطاعات بين منظمات المجتمع المدني التي تعالج العنف ضد المرأة في السياسة ومنظمات التكنولوجيا المدنية، وكذلك وسائل الإعلام.

لا يتم إعلام منظمات المجتمع المدني المعنية بالعنف ضد المرأة في السياسة دائمًا بالقدر الذي يجب أن تكون عليه حول مكون الإنترنت الخاص بالقضية. وبالمثل، غالبًا ما لا تمتلك منظمات التكنولوجيا المدنية فهمًا للعنف الإنترنت ضد المرأة في السياسة والمعلومات المضللة المبنية على نوع الجنس. ينبغي بذل الجهود لتشكيل تحالفات عبر القطاعات من أجل زيادة فعالية الدفاع والعمل على المستويين الوطني والمحلي. يجب أن يتضمن تركيز هذا التحالف تعريفًا متفقًا عليه وسياقًا محليًا للعنف على الإنترنت والمعلومات المضللة المبنية على نوع الجنس ضد المرأة في السياسة والحياة العامة؛ رفع الوعي بالقضية؛ ضمان وصول السيدات الناشطات سياسيًا والمتضررات من العنف على الإنترنت إلى خدمات الاستشارة؛ والتعرف عل حالات العنف على الانترنت ضد السيدات في السياسة وتسجيلها وتحليلها من قبل منظمات التكنولوجيا المدنية.

24 تدريب وسائل الإعلام على التصرف بطريقة مسؤولة فيما يتعلق بالتضليل المحتمل المبني على نوع الجنس وخطاب الكراهية. يجب أن تخضع وسائل الإعلام أيضًا لقواعد السلوك المشتركة.

تعد وسائل الإعلام (سواء على الإنترنت أو خارجها) أداة قوية لتضخيم المعلومات المضللة المبنية على نوع الجنس وخطاب الكراهية. يتم تحفيز وسائل الإعلام على الإبلاغ عن القصص التي تثير الانتباه، بما في ذلك خطاب الكراهية المبني على نوع الجنس والمعلومات المضللة، لكن القيام بذلك يضعف بيئة المعلومات. يجب تدريب المؤسسات الإعلامية وغرف الأخبار والصحفيين على الانخراط في التحقق المسؤول من الحقائق والحصول على تأكيد قبل الإبلاغ عن القصص التي يحتمل أن تكون خطرة. كما ينبغي تدريبهم على منع خروج المحادثات السياسية عن مسارها من خلال الإبلاغ عن سياسات المرأة بدلاً من الشائعات أو حتى حقيقة تعرضهن لهجمات المعلومات. يجب أن يتضمن التدريب معلومات حول كيفية الإبلاغ عن السيدات في السياسة والحياة العامة بطريقة تراعي نوع الجنس، وحول تنظيم خطاب الكراهية أو التعليقات المسيئة على المقالات. يجب أن تحافظ وسائل الإعلام على خطوط اتصال مع السيدات اللواتي يتعرضن للهجوم بشكل شائع بحيث إذا رغبن في التحدث علنًا عن هذه القضية السياسية الجادة، يتم دعمهن وتكون الوسائل متاحة لهن. يجب على جميع المؤسسات الإخبارية التوقيع على مدونات قواعد السلوك المشتركة فيما يتعلق بكيفية تغطيتها للمرأة في السياسة وكيف تتصرف تجاه مراسليها الذين يعرّفون على أنهم سيدات.

25 وضع القضية على جدول الأعمال في الاجتماعات الإقليمية للمنظمات الدولية التي تتناول موضوعات مثل الانتخابات أو الحكم أو المجتمع المدني أو العنف ضد المرأة.

تتجاهل العديد من الاجتماعات الإقليمية الأهمية الحاسمة للتصدي للعنف على الإنترنت ضد السيدات في السياسة وتأثيره المروع على الديمقراطية. هذا مثال على نهج الدفاع الهادف لزيادة الوعي بالقضية والتأثير على المناقشات الإقليمية.

ينبغي أن تنظم الشبكات النسائية الإقليمية ندوات عن العنف على الإنترنت ضد السيدات في السياسة في الفترة التي تسبق المؤتمرات الإقليمية، وزيادة الوعي بين السيدات حتى يمكن الاستفادة من وجهات النظر هذه في المداولات الإقليمية اللاحقة.

26 التعاون مع الأحزاب السياسية للحفاظ على قواعد البيانات التي تتم فيها الموافقة على تقرير الإبلاغ عن المضايقات بشكل ذاتي وبشكل لا يحدد هوية المُبلّغ بشكل إختياري والتقارير مقدمة من قبل موظفين معرّفون على أنهم من السيدات والمؤسسات الفرعية التابعة لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

هناك نقص في البيانات المتعلقة بتقارير الانتهاكات التي قدمها الموظفون الذين يعرّفون على أنهم سيدات والمنتسبات لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. هذه المعلومات مهمة ليس فقط لتقييم التهديدات، وإذا لزم الأمر، لتحويل البيانات إلى سلطات إنفاذ القانون، ولكن أيضًا للضغط على المنصات لفرض شروط الخدمة الخاصة بهم وحماية المستخدمين الذين يعرّفون على أنهم نساء.

يجب أن تفكر المنظمات في تقديم هذه الخدمة بشكل استباقي للسيدات المعرضات لحملات تضليل في منظماتهن، مع إدراك أنه في حين أنه من السهل على المنظمات الكبيرة والراسخة مثل غرف الأخبار الوطنية تقديم هذه الخدمة، فقد يكون ذلك بمثابة عبء ثقيل للمنظمات الأصغر والأصغر في فضاء الناشطات.

معلومات الاتصال:
كايلي شوالب
مديرة البرنامج، المعهد الديمقراطي الوطني
kschwalbe@ndi.org

NDI
NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE